No. 55814*

Finland
and
United Arab Emirates

Agreement between the Government of the Republic of Finland and the Government of the United Arab Emirates for the exchange of information relating to tax matters. Abu Dhabi, 27 March 2016

Entry into force: *10 February 2017, in accordance with article 9*

Authentic texts: *Arabic, English and Finnish*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Finland, 3 May 2019*

**No UNTS volume number has yet been determined for this record. The Text(s) reproduced below, if attached, are the authentic texts of the agreement /action attachment as submitted for registration and publication to the Secretariat. For ease of reference they were sequentially paginated. Translations, if attached, are not final and are provided for information only.*

Finlande
et
Émirats arabes unis

Accord entre le Gouvernement de la République de Finlande et le Gouvernement des Émirats arabes unis concernant l'échange de renseignements en matière fiscale. Abou Dhabi, 27 mars 2016

Entrée en vigueur : *10 février 2017, conformément à l'article 9*

Textes authentiques : *arabe, anglais et finnois*

Enregistrement auprès du Secrétariat de l'Organisation des Nations Unies : *Finlande, 3 mai 2019*

**Aucun numéro de volume n'a encore été attribué à ce dossier. Les textes disponibles qui sont reproduits ci-dessous sont les textes originaux de l'accord ou de l'action tels que soumis pour enregistrement. Par souci de clarté, leurs pages ont été numérotées. Les traductions qui accompagnent ces textes ne sont pas définitives et sont fournies uniquement à titre d'information.*

حررت من نسختين أصليتين في ------- بتاريخ
باللغتين العربية والانجليزية، ولجميع النصوص
حجية متساوية، وفي حال الاختلاف يرجح النص
الإنجليزي.

عن
حكومة جمهورية فنلندا

عن
حكومة الامارات العربية
المتحدة

أ) بالنسبة للمسائل الضريبية الجنائية، من تاريخ النفاذ.

ب) بالنسبة لجميع المسائل الأخرى المعنية في المادة (1) لفترات الضريبية التي تبدأ بذلك التاريخ أو بعد يوم من يناير من السنة التي تلي تاريخ دخول الاتفاقية حيز النفاذ أو التي لا يوجد فيها فترة ضريبية ، وكافة ما تفرض من ضرائب ناشئة في ذلك الوقت أو بعد ذلك التاريخ.

المادة (10)
الانهاء

1. تبقى هذه الاتفاقية نافذة المفعول لحين إنهائها من قبل إحدى الطرفين المتعاقدين. ويجوز لأي من الطرفين المتعاقدين إنهاء هذه الاتفاقية، عن طريق إشعار الطرف المتعاقد الآخر بإنهاء الاتفاقية، ويكون ذلك خطيا. وفي هذه الحالة يتم وقف العمل بهذه الاتفاقية من اليوم الأول من الشهر التالي لنهاية فترة الستة أشهر من تاريخ استلام إخطار الإنهاء من قبل الطرف المتعاقد الآخر.

2. في حال إنهاء هذه الاتفاقية يبقى الطرفان ملتزمان بأحكام المادة (7) بخصوص أية معلومات يتم الحصول عليها بموجب هذه الاتفاقية.

وإشهاداً على ذلك، قام الموقعان المفوضان من قبل حكومتيهما بتوقيع هذه الاتفاقية.

بالمعلومات إلى أي شخص آخر أو كيان أو سلطة أو أي سلطة قضائية أخرى دون موافقة كتابية من السلطات المختصة التابعة للطرف المطلوب منه المعلومات.

المادة (8)
إجراءات الاتفاق المتبادل

1. في حال نشؤ صعوبات أو شكوك بين الطرفين المتعاقدين بخصوص تنفيذ أو تفسير الاتفاقية فإنه يجب على السلطات المختصة السعي لتسوية الموضوع باتفاق مشترك.

2. بالإضافة للاتفاق المشار إليه في الفقرة (1) من هذه المادة، فإنه يجوز للسلطات المختصة التابعة للطرفين المتعاقدين الاتفاق فيما بينهم على الإجراءات الواجب إتباعها وفقا للمادة (5).

3. يجوز للسلطات المختصة التابعة لكلا الطرفين المتعاقدين التشاور فيما بينهم مباشرة لأجل الوصول إلى اتفاق وفقا لهذه المادة.

المادة (9)
دخول الاتفاقية حيز النفاذ

1. يجب أن يخطر كل طرف متعاقد الطرف المتعاقد الأخرى كتابةً بإنهاء الإجراءات اللازمة وفقا للقوانين المعنية لكل منهما، لدخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ.

2. تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ في اليوم الثلاثين من تسلم آخر الإخطارين، وتصبح نافذة:

4- يجوز للطرف المتعاقد المطلوب منه المعلومات رفض تقديم معلومات إذا ما كان الإفشاء بها يتعارض مع السياسة العامة (الأمن العام).

5- يجب أن لا يرفض طلب تقديم المعلومات تأسيساً على أن المطالبة بالضريبة قد ينجم عنها منازعة.

6- يجوز للطرف المطلوب منه المعلومات رفض الطلب إذا ما كانت المعلومات المطلوبة من قبل الطرف مقدم الطلب من أجل إدارة أو تنفيذ حكم من قانون الضريبة للطرف مقدم الطلب أو أي مطلب له صله به ينتج عنه تمييز ضد مواطني الطرف المطلوب منه المعلومات بالمقارنة مع مواطني الطرف مقدم الطلب في نفس الحالات.

7- الطرف المتعاقد غير ملزم بتوفير أي معلومة اخرى غير المعلومات التي تشملها هذه الاتفاقية.

المادة (7)
السرية

يجب أن تعامل أية معلومات يستلمها طرف متعاقد وفق هذه الاتفاقية بسرية بنفس طريق التعامل مع المعلومات التي تم الحصول عليها بموجب القوانين الوطنية لذلك الطرف ، و يجوز إفشائها فقط للأشخاص أو السلطات (بما في ذلك المحاكم والهيئات الإدارية) الخاضعة للطرف المتعاقد المعني والمتعلقة بتقييم أو جباية أو تنفيذ أو مقاضاة أو تحديد مطالب ذات صلة بالضرائب. وعلى هؤلاء الأشخاص أو السلطات استخدام هذه المعلومات لمثل هذه الأغراض فقط ويجوز لهم الإفشاء بالمعلومات عند اتخاذ الإجراءات القضائية أو عند اتخاذ قرارات قضائية. لا يجوز الإفشاء